AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل واقع القطاع الزراعي في العراق ومدى اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي

للأعوام 2003- 2019

م.م جنان عباس علي الطائي

مديرية تربية واسط –متوسطة العروبة

المقدمة

تعد المياه الأساس في تغيير المناخ، بوصفها العنصر الرئيس في قيام الحياة واستدامتها، والى جنب ذلك، فإنَّ معظم الاثار السلبية التي تؤثر في حياة الناس نتيجة لتغير المناخ، ترتبط بـ:(المياه، موجات الجفاف، السيول وألفيضانات، العواصف، الاعاصير، ذوبان الثلوج، ارتفاع مستوى البحار والمحيطات).

ومن الاكيد ان يؤدي تغيير المناخ الى تغيرات واسعة في انماط الزراعة وحياة المزارعين، وفي توفر امدادات الغذاء. وكالمعتاد يكون فقراء المزارعين وسكان المدن أكثر ضررا، سواء على المستوى العالمي بين دول الشمال والجنوب، أو على مستوى كل بلد على حدة، بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية؛ اذ سيواجه المزارعون خاصة نتيجة تغير المناخ تصاعديا عدم القدرة على التنبؤ بحالة الامدادات مما يؤثر سلبا على ناتج القطاع الزراعي انخفاضا وتردي اوضاع الامن الزراعي.

أهمية البحث

- فهم دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي.

- توفير بيانات ومعلومات قيمة لصانعي السياسات الزراعية.

- المساعدة في تحديد التحديات التي تواجه القطاع الزراعي ووضع حلول بناءة.

- تعزيز الوعي بأهمية التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة

بالرغم من اهميه القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي فإنَّه لا يشكل نسبه كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي، لأنه يعاني مشكلات متعددة في طريقة ادارته واستخدام امكاناته.

فرضية الدراسة:

يعدُّ القطاع الزراعي في جميع الدول المتقدمة والنامية من أهم الموارد التي تسهم في دعم الناتج المحلل الإجمالي؛ ولا سيما في العراق سبب تعدد الاجواء في المناطق الوسطى والجنوبية والشمالية وما يتمتع به من تغيير في المحاصيل والذي يعد في بعض البلدان الركيزة الاساسية لدعم الناتج المحلي الاجمالي

الحدود المكانية والزمانية للبحث

يتناول البحث واقع القطاع الزراعي في العراق عدا كردستان، وللمدة من 2003 وحتى 2019.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان النقاط التالية:

- توضيح اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للعراق للأعوام (1980 -2008) مع اشارة خاصة الى القطاع الزراعي.

- تحليل تطور المقومات اللازمة لاستنهاض القطاع الزراعي في العراق.

- ابراز اهم السياسات الزراعية الكفيلة بنمو القطاع الزراعي في العراق. ويتمحور ذلك في المباحث الاتية:

المبحث الاول- واقع القطاع الزراعي للمدة (2003 - 2019).

المبحث الثاني: مدى اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية وتطور القطاع الزراعي في العراق.

المبحث الرابع: اهمية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الاول- واقع القطاع الزراعي للمدة (2003 - 2019).

الزراعة في العراق

ازدهرت الزراعة في العراق على مختلف العصور والازمان، وفي العصر الحديث، جرى الاهتمام بالمشاريع الإروائية التي تنقل المياه الى الاراضي الزراعية الشاسعة بطريقة السيح والنواعير، ومد الانهار لترتفع المياه، وجمع مياه الامطار في البرك والواحات، واخيرا عن طريق المضخات الزراعية والمولدات، وبناء السدود.

قبل حصار 1990 كان العراق يحقق الاكتفاء الذاتي من الخضار وألفواكه والحليب، ولم تكن الكمية المستوردة من هذه المواد تشكّل في عام1988 م سوى (6%) من الطلب الداخلي، وتغطى النسبة المتبقية من قبل الانتاج المحلي. ثم تدهور هذا الانتاج تحت تأثير العقوبات الاقتصادية. وبالمقابل ظل البلد يعاني عشرات السنين من أثر التبعية للخارج، فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية خاصة الحبوب كالقمح والرز. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك نشاطات تهتم بالزراعة نوعا ما، فقد جرى الاهتمام بالتنمية الزراعية وفق خطط سنوية أعدتها وزارة التخطيط والمجلس الزراعي الاعلى. ووفرّت للفلاحين الماء والكهرباء والبذور المحسنة والاسمدة الكيميائية المتنوعة والمبيدات واللقاحات والعلف، كما قامت ببناء عدة مصانع للسماد الكيمياوي في عكاشات وأبي الخصيب والموصل، وأصبح العراق من أكبر الدول المصدرة للسماد الكيمياوي، وكانت الصين أكبر الدول المستورة له بعد البترول، كما قام العراق بنشاطات اخرى. بعد عام (2003) تدهورت الزراعة، وانحدرت الى الهاوية بعد الازدهار، فلم تعد الجهات المختصة تعير للزراعة أي اهتمام. ومن الاسباب التي ادت الى تدني مستوى الزراعة والانتاج الزراعي هجرة ألفلاحين بسبب الجوع والبطالة، وعدم توفير الاحتياجات الضرورية للإنتاج الزراعي.

ازمة الزراعة في العراق-:

منذ ان اصبحت ايرادات النفط في العراق مصدراً اساسياً لمالية الدولة الداخلية والخارجية اتجه القطاع الزراعي نحو الاعتماد عليها من جانبين، أولهما استيراد الادوات المختلفة اللازمة للإنتاج، وثانيهما استيراد المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي. فكلما زادت هذه الايرادات ارتفعت المقدرة على استيراد الادوات الانتاجية والمواد الاستهلاكية، والعكس بالعكس. لكن تحت تأثير العوامل السياسية استخدمت العوائد النفطية بالمقام الاول لتمويل الانفاق العسكري، كما اسهمت بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عدة عقود مساهمة فاعلة في تحويل الاقتصاد العراقي الى استهلاكي.

بالنتيجة لم تشكل الاراضي المزروعة سوى نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، علماً بأن المقدرة المالية كبيرة واليد العاملة والاطر ألفنية متوفرة والمصادر المائية كافية .ان الاراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 11,5 مليون هكتار اي 26 % من المساحة الكلية للدولة . أمَّا الاراضي المزروعة فعلاً فلا تتجاوز 5,5 ملايين هكتار أي 48% من المساحة الكلية ، في حين يشكل حجم المياه في العراق ت ربع المياه المتاحة في العالم العربي، رغم المشاكل التي تثيرها تركيا حيث منابع دجلة وألفرات. وقاد تحديد مستوى اسعار المواد الغذائية من قبل الحكومة في فترات غير مناسبة الى اضعاف الاستثمارات الزراعية ،كما ازدادت الهجرة الى المدن نتيجة تدني الخدمات التعليمية والصحية في الريف ،فإنَّخفض عدد المزارعين انخفاضاً كبيراً. ولما كانت العوائد النفطية غير كافية لتمويل الحرب التي انهكت الاقتصاد لمدة ثماني سنوات بات من اللازم الاقتراض من الخارج لدفع ألفاتورة العسكرية واستيراد المواد الغذائية والمعدات الصحية .عندئذ اسهم اهمال القطاع الزراعي في تراكم الديون الخارجية التي كانت المشكلة المالية الاولى آنذاك. وفي عام 1990 هبطت

ايرادات النفط وانقطع التمويل الخارجي ، فتراجعت الى حد بعيد امكانية استيراد الآلات الزراعية والمادة الغذائية ، واصبح الاهتمام بالزراعة ضرورة تقتضيها حياة وصحة المواطنين.

الوضع الاقتصادي المتدهور وهجرة السكان من الريف الى المدينة-:

شهد العديد من المدن العراقية عمليات نزوح واسعة للأسر ألفلاحية التي تدهورت حالتها المعيشية بعد التوقف الكامل لجميع البرامج المساندة لهذا القطاع .لقد كان ألفلاح يعتمد على المؤسسات الحكومية من حيث توفير البذور والاسمدة والمكائن الزراعية بشكل مدعوم اضافة الى توفير بعض مستلزمات الزراعة والتسويق وماء السقي والطاقة ومكائن الضخ ،والآن اصبح ألفلاح يعتمد على قدراته الذاتية لأجل توفيرها وهي مكلفة جداً وقد تكون مستحيلة على الكثير من ألفلاحين وبشكل ارغمهم على ترك الارض لفترة طويلة على امل عودة الجهات المعنية الى استئناف نشاطهم الداعم . كما ان الانشطة الزراعية في العراق تمكنت خلال العقود الماضية من سد الحاجة المحلية للبلد وكذلك للتصدير الى الدول الاخرى وحسب نوع الانتاج. وهناك المحاصيل الزراعية لإنتاج مختلف انواع الحبوب والخضار ونباتات المواد الاولية المنتجة للزيوت اضافة الى منتجات الاشجار المثمرة مثل النخيل وألفواكه وغيرها والتي تضررت كثيراً لعدم اجراء حملات المكافحة بالطيران وتوفير الاسمدة التي كانت معظمهما تنتج محلياً. ان هناك العديد من العائلات تركت قرى واتجهت للمدن القريبة سعياً وراء الرزق،

إنحدار تنازلي في مستويات الزراعة-:

تعاني الزراعة في العراق من وضع متدهور بسبب نقص المياه وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر له أثر كبير وسلبي على الانتاج الزراعي. تؤثر الملوحة على 40% من الاراضي الزراعية ،خصوصاً في وسط وجنوب العراق ،في حين تصحر ما بين 40% و50% مما كان يشكل اراضي زراعية في السبعينيات. ظاهرة التصحر هي تدهور الاراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة . وينتج التصحر اساساً عن الانشطة البشرية والتغيرات المناخية. ويمكن للفقر وعدم الاستقرار السياسي وعمليات ازالة الغابات والرعي المفرط وسوء اساليب الري ان يضر بالقدرة الانتاجية للأراضي. أمَّا الملوحة في الاراضي الزراعية قد تفاقمت في السنوات الاخيرة بسبب استخدام المياه المالحة في ري الاراضي وسوء تصريف المياه مما جعلها أقل إنتاجية. والتملح هو عملية تؤدي الى زيادة في الاملاح القابلة للذوبان في التربة. وقد بدأت مساحات كبيرة من الاراضي تتحول الى صحراء، مما ادى الى لجوء الكثير من المزارعين لمغادرة الارياف والتوجه الى المدن او المناطق القريبة منها . وبدأ الناس يستوردون كل احتياجاتهم من المواد الغذائية تقريباً،، بينما كان العراق في الخمسينيات واحداً من عدد قليل من البلدان المصدرة للحبوب في المنطقة. ان التحديات تتجاوز قدرة الحكومة على التعامل معها، اذ يحتاج القطاع الزراعي لمبالغ ضخمة للاستثمار في التقنيات الحديثة قبل ان نتمكن من الحصول على اية نتائج ايجابية. وان هذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.

تطور الكفاءة الزراعية للعراق خلال السنوات 1980، 1989، 2000

عام 1980: بلغت مساهمة الناتج الزراعي 5,69% من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت مساهمة العمال الزراعيين تشكل 30,44% من العمالة الكلية . وهي درجة ضعيفة جداً مقارنة بالمعدل العام للكفاءة في البلدان العربية الأخرى ، بما فيها الدول التي تعاني ندرة الموارد المائية وضعف المقدرة المالية ، فهي تدل على تدني انتاجية العمال الزراعيين وعدم اعتناء السياسة الاقتصادية بالإنتاج الزراعي الذي لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي. عام1989 :

زادت مساهمة الناتج الزراعي لتصل الى 13,71% من الناتج المحلي الاجمالي ، وبالمقابل هبطت نسبة العمال الزراعيين الى 21,92% من العمالة الكلية، وادى هذا الى ارتفاع الكفاءة الزراعية 0.62 =13.71 ÷ 21.92. اقتربت الكفاءة الزراعية العراقية من متوسط الكفاءة الزراعية العربية ، مع العلم ان العراق خاض حرباً لمدة طويلة ضد ايران أثرت بشدة على جميع القطاعات الانتاجية. وفي عام2000 استمر انخفاض عدد العمال الزراعيين حتى بلغ 12,61% من العمالة الكلية .لكن الناتج الزراعي ارتفع ارتفاعاً هائلاً ومثيراً للتساؤلات ليصل الى 26848 مليون دولار أي 32,10% من الناتج المحلي الاجمالي2.54=12.61÷32.10. في حين كان متوسط الكفاءة في العالم العربي 0,55% وفق هذه المعطيات سجل العراق الرقم القياسي العربي .فأصبح نصيب العراقي من الناتج الزراعي يعادل 11,77% دولار في السنة .وبالمقابل لا يتجاوز نصيب ألفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية 298 دولار في السنة .بات نصيب ألفرد العراقي يحتل المرتبة العربية الاولى ويليه مباشرة نصيب الأماراتي بمبلغ 651 دولار في السنة.

يعتمد ارتفاع الكفاءة على متغيرين، أولهما هبوط عدد العمال الزراعيين وثانيهما زيادة الانتاج الزراعي. وانخفاض عدد هؤلاء لا يقتصر على العراق بل شمل جميع البلدان العربية نتيجة تفاقم البطالة في الريف وتزايد الهجرة الى المدن، ودرجة الكفاءة العليا لا تعني بالضرورة تحسن الوضع الغذائي، فقد ينخفض الانتاج الزراعي ومع ذلك ترتفع الكفاءة ان تقلصت مساهمة اليد العاملة الزراعية في العمالة الكلية بنسبة تفوق نسبة تقلص الانتاج الزراعي، لكن لم يحدث هذا في العراق.

خطر الجفاف يهدد الزراعة في العراق بعد 2003

ان انحباس الامطار وتأخر سقوطها خطر جداً ، الامر الذي يهدد الاراضي الزراعية بالجفاف ويزيد معاناة المزارعين ، فضلاً عن الصعوبات المهنية والامنية ،حتى ان هطول الامطار في بعض الاحيان لا يروي الارض مما يجعل البذور المغروسة في الشتاء تتعرض للتعفن او تأكلها الطيور. وان شحة الامطار تؤدي الى انخفاض انتاج المحاصيل وذلك له أثر سيئ جداً على المحاصيل والماشية ..وبالتالي ستلحق ضرراً بالسدود والابار. ان التغيرات المناخية تعتبر مشكلة للعالم اجمع حيث هناك مناطق جافة من العالم تنعم بالأمطار فيما حرمت مناطق اخرى (زراعية) منها. أمَّا غرب العراق فتأخر سقوط الامطار يشكل عقبة كبيرة بوجه الزراعة. زيادة على مشكلة النقص في الامطار فإنَّ القطاع الزراعي يعاني من عدة مشكلات تفاقمت بعد الغزو الامريكي للبلاد في2003، كما ان الاوضاع اصبحت أفضل مما كانت عليه لكن ل اتزال هناك مشكلات عديدة تتعلق بالزراعة مثل نقص الكهرباء والطرق الرديئة و الاوضاع الامنية . ان معظم الاراضي في وسط وجنوب البلاد مالحة ولا يمكن استخدام اسمدة فيها مما يؤدي الى حرمان البلاد من حاجتها من الانتاج الزراعي. فضلاً عن ان القطاع الزراعي الراقي بحاجة الى معدات واصناف نباتية أفضل، وعلى الرغم من التحسن التدريجي في الوضع الامني يجب ضمان امن الطرقات لإيصال المحاصيل الزراعية الى الاسواق. وتمثل التمور المنتج الزراعي الوحيد الذي يصدره العراق لكن هذه الزراعة عرضت لأضرار جراء العمليات العسكرية واعمال العنف. ان مزارعي التمور يعانون مشاكل كثيرة فالملايين من الاشجار بحاجة للتلقيح اضافة الى تراجع محاصيل الاشجار. فمن الضروري اعادة صناعة التمور الى سابق عهدها وذلك سيتطلب الكثير من العمل. فيحتاج الى اعتماد الاراضي الزراعية على طرق جديدة واساليب حديثة لزيادة اعداد اشجار النخيل التي تراجع عددها الى 11 مليوناً قبل

العام 2003. ان العراق لا يحصل على ما يكفي من المنتجات الزراعية على الرغم من اراضيه الأكثر خصوبة في الشرق الاوسط ، فالعراق يعتمد على الاغذية المستوردة من بلدان اخرى1. .

الزراعة بعد 2003

ان ضعف المستويات ألفنية والادارية ادت الى ازمة كبيرة وتدهور وتدني الزراعة فنتج عنها الازمات الزراعية التالية-:

- شحة المياه – ومن اسبابها عدم حصول العراق على حصته المائية من دون المصادر المائية نتيجة مصالح دولية تفرض على دولة العراق وكذلك سد إيران لكل المنافذ الإروائية للأنهر العراقية التي مصدر مياهها إيران وسد منافذ هور الحويزة في ميسان ادى الى جفاف الاراضي وهجرة السكان وكذلك ضعف الخطة الاروائية في توزيع الحصص المائية على ألفلاحين.

- ازدياد ملوحة الاراضي نتيجة شحة المياه وتلوثها بالمخلفات الصناعية.

- عدم اهتمام الزراعة بالزراعة نتيجة عدم وضع خطة زراعية عقلانية وعدم توفر المستلزمات المطلوبة للفلاحين.

- انقطاع التيار الكهربائي المستمر الذي له التأثير الكبير على تشغيل مضخات المياه وعدم سقي المزارع والبساتين لعدة ايام مما يسبب تلف المزروعات والبساتين.

- ارتفاع اسعار البذور وعدم صلاحية بعضها لكونها تألفة وعدم قيام وزارة الزراعة بتوزيع البذور على المزارعين

- ارتفاع اسعار السماد الكيمياوي وعدم صلاحية بعضه وتوقف الشركات المنتجة للسماد ، وقد وصل سعر الطن الواحد الى(500) ألف دينار وارتفاع سعره يزيد من كلفة انتاج الخضر . أمَّا الزراعة المغطاة فإنَّها تحتاج الى كميات كبيرة من السماد

- ارتفاع اسعار النايلون لتوقف المعامل عن انتاجه في العراق والمتوفر في الاسواق مستورد بواسطة التجار واسعاره العالية.

- ارتفاع اسعار المبيدات واللقاحات واغلبها تألفة وغير صالحة للاستعمال وتلوث التربة وبدلاً من اتلافها في بلدان صناعتها يشتريها التجار، والمتضرر الوحيد هو ألفلاح المسكين.

- ارتفاع اسعار المكائن والمعدات الزراعية المستوردة والتي كانت سابقاً تباع للمزارعين بأسعار مدعومة وبعضها مجاناً.

- ارتفاع اسعار الوقود واجور النقل وقد ازدادت الاسعار بشكل خيالي، وبأسعار تجارية وهذا يسبب زيادة كلفة الانتاج ولا ينافس المنتجات الزراعية المستوردة لا سعراً ولا نوعية.

1 الزراعة في العراق، الدكتور جميل عبد الله (مقال منشور على النت).

- منافسة المواد الزراعية المستوردة من الخضر وألفواكه لرخص اسعارها وجودتها قياساً للمنتوج المحلي. وغير ذلك[2].

الحلول المقترحة

بلغت ازمة الزراعة والتغذية درجة عالية في الخطورة تتطلب معالجتها فترة طويلة وجهوداً جبارة وعودة العراق الى سابق عهده وفيما يلي محاولة لتخفيف من حدتها

سياسة ملائمة الاسعار:

يجب تحديد سعرً معين لكل مادة استهلاكية بما فيها الزراعية وهذا يدعى بالتثبيت. فالتثبيت يهدف الى تمكين جميع شرائح المجتمع من اقتناء المواد بأسعار مناسبة. هذه السياسة قد تؤدي الى اضعاف دخول المزارعين وتساهم في الهجرة الى المدن، لكنها سياسة مناسبة اذ ينبغي في الوقت الحاضر تثبيت الاسعار بما يناسب القوة الشرائية مع منح اعانات للمزارعين تهدف الى مواصلة وتطوير الانتاج. بطبيعة الحال يستوجب التثبيت زيادة الانفاق العام لكن هذا الاستخدام للموارد المالية يعود بالنفع العام ، كما لا تتخذ الاعانات بالضرورة شكلاً نقدياً بل قد تكون عينية مثل بيع الاسمدة وتأجير الآلات بأسعار زهيدة وحماية المنتجات الزراعية من الامراض وتلقيح الحيوانات وتقديم الارشاد ألفني مجاناً، تقود هذه الوسائل الى زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي الاجمالي ولا يجوز التخلي عن سياسة التسعيرة الاجبارية والاعانات الا بعد تحسن مستوى الدخول الحقيقية ،عندئذ يمكن تحرير الاسعار وفق ما يسمى في الدول العربية غير النفطية بالإصلاح الاقتصادي ، ولكن يجب ان لا تتنازل الدولة عن التدخل لتوفير الظروف الملائمة للإنتاج الزراعي.

تنمية الاستثمارات الزراعية-:

ينجم ضعف غلة الهكتار وضآلة الانتاج الزراعي عن عدم الاعتماد على التقدم العلمي في الاساليب الزراعية وعن ندرة المكننة الحديثة وعدم توفير الرعاية البيطرية والمبيدات، ويمكن مواجهة هذه المشاكل عن طريق تنمية الاستثمارات بثلاث وسائل في ان واحد- :

الوسيلة الاولى: - بناء خطة اقتصادية وبرامج مالية تضعها اطر علمية وفنية متخصصة ترصد الاموال لإصلاح الاراضي واعادة بناء البنية التحتية الزراعية.

الوسيلة الثانية:- زيادة رأس مال المصرف الزراعي، فتدخل ضمن خطة اقتصادية شاملة ترمي فيما يتعلق بالتمويل الى رفع الامكانية المالية لجميع المصارف الحكومية ويتحقق بأعادة النظر في الميزانية العامة والميزانيات المستقلة.

الوسيلة الثالثة:- تغيير قوانين الاستثمار بما ينسجم مع الاقتصاد العالمي فمن اللازم فسح المجال أمَام رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي ، وفق اسس محددة تتناسب مع طبيعة هذا القطاع ، وكذلك مع التقاليد القديمة التي تمنع تملك الاجنبي للأراضي الزراعية3.

2 فاضل السعدي، الامن الغذائي في جمهورية العراق – الواقع والطموح، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص76.

أهم محاصيل الحبوب

اولا- محصول الحنطة

يعد محصول الحنطة من اهم محاصيل الحبوب الاستراتيجية، انتاجا واستهلاكا واستيرادا؛ لأهميته الغذائية. فهو الغذاء الرئيس لأبناء الشعب المتمثل بمادة الخبز، فهو يرتبط بالاستهلاك البشري أكثر من غيره من الحبوب، كما تبرز اهميته باعتباره نموذجا للحبوب الغذائية الاساسية في البلاد. وقد استحوذ محليا على (47%) من مجموع المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب خلال السنوات (2003 – 2014)[4].

ان انتاج الحنطة كان متذبذبا تبعا لتذبذب المساحة المزروعة اذ تزرع الحنطة بمساحات واسعة يبلغ المتوسط السنوي للمساحة المزروعة (6046,4) ألف دونم حلال السنوات (2003 – 2014). وكانت اعلى مساحة مزروعة بالحنطة (10069) ألف دونم عام 1991 على وفق توجيه وزارة الزراعة بضرورة توسيع المساحة المزروعة بالحنطة لتوفير الغذاء للسكان، بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراف.. وعلى وفق قانون 30 لسنة 1983، في حين كانت ادنى مساحة مزروعة بالحنطة هي (4308)ألف دونم في عام 2000. وبلغ متوسط انتاج الحنطة سنويا (1961,88) ألف طن للسنوات (2003 – 2014) متراوحا بين الحد الادنى (854) ألف طن عام 1994 والحد الاعلى (5055) ألف طن في هام 2014. وكان ذلك نتيجة لمضاعفة الجهود لتوسيع الرقعة الزراعية، وفي مقدمتها الحنطة.

وقد اعتمدت سياسة سعرية لتقديم الدعم للمزارعين وساعد ذلك في تحقيق زيادة ملحوظة في المساحة المزروعة في الانتاج الزراعي. وقد استخدمت تقنيات الري الحديثة في (المناطق المروية)، في حين انخفض الانتاج في (المناطق الديمية). بسبب شخة المياه. وبلغ معدل الانتاجية (315,44) كغم/ دونم. ويتبين من الجدول ادناه انخفاض انتاج محصول الحنطة في عامي 1990- 2000 كما كان الوضع عليه عام 1998 وبنسبة بلغت (25 – 29%) على التوالي. ويعود سبب الانخفاض الى حالات الجفاف وقلة تساقط الامطار، فضلا عن انخفاض كمية المرارد المادية، وارتفاع درجات الحرارة، كما شهدت المساحة المزروعة لمحصول الحنطة في السنوات 2006 – 2010 انخفاضا ملحوظا بسبب الظروف التي مرت بها البلاد ولاسيما بعد عام 2003 بسبب الحرب والاوضاع الامنية غير المستقرة[5]. وكما مبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1).

السنوات	المساحة 1000 دونم	الانتاج 1000 طن	الانتاجية كغم/دونم
2003	6854	2329	340
2004	6159	1832	298

[3] فاضل جواد دهش، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، (بغداد، مطبعة العزة، 2010، ص225.

4 فاضل جواد دهش وآخرون، اثر سياسة دعم الاسعار في انتاج القمح في العراق للمدة (1990 – 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، عدد: 21، ص 121.

5 وزارة التخطيط المركزي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي.

348	2228	6411	2005
378	2286	6054	2006
351	2203	6280	2007
219	1255	5741	2008
337	1700	5050	2009
495	2749	5544	2010
429	2809	6543	2011
442	3062	6914	2012
566	4178	7376	2013
592	5055	8528	2014

المصدر

وزارة التخطيط المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي.

ثانيا- محصول الشعير

يشغل محصول الشعير المرتبة الثانية بعد محصول الحنطة، من حيث الاهمية بين مجموعات محاصيل الحبوب، ويبين الجدول رقم (2) هذا الامر. ويعد الشعير من الموارد الغذائية الغنية بالسعرات الحرارية والبروتين، كما يعد مصدرا رئيسا لغذاء الحيوانات؛ لقدرته على تحمل الظروف القاسية، اذ يمكن زراعة الشعير في الاراضي القليلة الخصوبة او فيها ملوحة بدرجة معينة. ولا تحتاج زراعته الى كميات كبيرة من الماء. ويحتل الشعر نسبة (48%) من مجموع المساحة المزروعة للحبوب للسنوات (2003 - 2014)، وان متوسط المساحة المزروعة لمحصول الشعير بلغ (662,5) ألف دونم للسنوات (2003 - 2014). وكانت اعلى مساحة مزروعة لمحصول الشعير (9648) ألف دونم عام 1991بينما كانت أقل مساحة مزروعة (2217) ألف دونم علم 2001. وبلغت اعلى مساحة مزروعة (5395) ألف دونم في عام 2008، وأقل مساحة مزروعة (7817) ألف دونم في عام 2009. وكان متوسط انتاج محصول الشعير قد بلغ (808,8) ألف طن في السنوات 2003 - 2014)،، وبلغ الحد الادنى (193) ألف طن. وقد تذبذب انتاج محصول الشعير خلال هذه المدة فبلغ (403) ألف طن في عام (2008)، وبلغ الحد الاعلى (1278) ألف طن في عام 2014.

فقد سجلت زيادة ملحوظة في انتاج محصول الشعير، والسبب الاساسي في عدم انتظام كميات الانتاج تذبذب كميات المطر من سنة الى اخرى، مما تطلب وضع سياسة زراعية تتناسب واستخدام تقنيات الري الحديثة. أمَّا معدل انتاجية محصول الشعير فقد بلغ (84 ,5820) كغم/ دونم[6].

جدول رقم (2)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول الشعير في العراق للسنوات (2003 - 2014)

السنوات	المساحة 1000 دونم	الانتاج 1000 طن	الانتاجية كغم/دونم
2003	42523	860	202
2004	3829	805	210
2005	4253	754	177
2006	4103	919	224
2007	4374	748	171
2008	5395	403	75
2009	2919	502	`78
2010	4027	1137	282
2011	3651	820	224
2012	2850	832	292
2013	3364	1003	298
2014	4632	1278	275

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي 2002

6 الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للفترة (1990-2011)، مجلة الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، العدد 1245، ص13.

ثالثا- محصول الرز

يعد محصول الرز من اهم المحاصيل الاستراتيجية في العراق. ويعد المحصول الثاني بعد محصول الحنطة، بوصفه غذاء رئيسا. وهو ذو اهمية استهلاكية لجميع الناس. والرز من المحاصيل الصيفية التي تزرع في الاراضي المروية، وتتركز زراعته في المناطق المروية. وتحتاج زراعته الى كميات كبيرة من الماء. ولهذا السبب تقتصر زراعته في المناطق التي تتوفر فيها مياه الري. وقد احتلت المساحة المزروعة بمحصول الرز نسبة قليلة جدا. اذ بلغ متوسط زراعته (336,4) دونم من اجمالي المساحة المزروعة في العراق للسنوات (2003 - 2014) وكانت زراعته متذبذبة بين الزيادة والنقص. وكانت أدني مساحة مزروعة 11 ألف دونم عام 2011، واعلى مساحة مزروعة (680) ألف دونم في عام 1992 وهذا راجع الى تأثير المساحة المزروعة بوفرة المياه وشحتها بين سنة واخرى، الامر الذي ادى الى تذبذبها في مدة الدراسة. كما بلغ متوسط انتاج الرز لنفس المدة (267,68) ألف طن متذبذبة بين الزيادة والنقص بين الحد الادنى 12 ألف طن عام 2000 والحد الاعلى وهو (451) ألف طن في عام 1998. وذلك لتقلب المساحة المزروعة؛ فقد كان معدل انتاج محصول الرز في المدة (1999- 2000) (268) ألف طن، وهو اعلى نسبة مقارنة مع بقية السنوات بسبب الاهتمام الكبير بتطوير زراعة كحصول الرز لمواجهة الظروف التي مرت بها البلاد في السنوات الماضية.

وقد انخفض انتاج محصول الرز الى (235) ألف طن في السنوات (1996- 2000) لعدم توفير الحصة المائية الكافية لزراعة هذا المحصول المهم. أمَّا انتاجية محصول الرز فقد بلغ المتوسط السنوي (750,012) كغم: دونم تراوح هذا المتوسط بين الحد الأدنى(254) كغم/ دونم عام 1992 وبين الحد الاعلى (1270,4) كغم/ دونم في عام 2014 للمدة (2003 – 2014)[7]. كما مبين في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول الشعير في العراق للسنوات (2003 - 2014)

السنوات	المساحة 1000 دونم	الانتاج 1000 طن	الانتاجية كغم/دونم
2003	122	81	702
2004	351	250	711
2005	428	308	721
2006	502	363	723
2007	497	392	789,8

7 سعد عبد الله مصطفى عاصم، تسويق الذرة الصفراء في العراق- الواقع والمعالجات، مجلة كلية الرافدين، بغداد، العدد: 1990، ص <115

`713,9	248	339	2008
787,6	173	219	2009
812,1	155	171	2010
891,2	235	263	2011
1133,5	361	318	2012
1177,2	451	383	2013
1270,4	403	317	2014

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي 2014

رابعا- محصول الذرة الصفر

يعد محصول الذرة الصفراء من محاصيل الحبوب المهمة في العراق. اذ يزرع لأغراض متعددة؛ لاحتوائه على قيمة غذائية عالية. فهو يستعمل غذاء للإنسان، وعلفا للحيوان. وبشكل خاص عليفة للدواجن، فضلا عن دخول هذا المحصول في العديد من الصناعات كصناعة الزيوت النباتية. احتلت المساحة المزروعة لمحصول الذرة الصفراء (5%) من اجمالي المساحة المزروعة. وبلغ المتوسط السنوي للمساحة المروعة من محصول الذرة الصفراء (528,32) ألف دونم للسنوات (2003 - 2014) بين حد ادنى هو (219) ألف دونم عام 1995، وبين حد اعلى هو (855) ألف دونم عام 1999. وبلغ انتاج الذرة الصفراء متوسطا سنويا هو (334,16) ألف طن للسنوات (2003 - 2014). وتطور انتاج الذرة الصفراء من (101) ألف طن عام 1995 الى (831) ألف طن عام 2013. وبلغ المتوسط السنوي لها (619,84) كغم/ دونم للسنوات (2003 - 2014). وانتاجية الذرة الصفراء ى زالت منخفضة جدا بالقياس الى انتاجية الدول المجاورة والدول المتقدمة. ومن اسباب هذا الانخفاض رداءة البذور المعتمدة، التي توصف بانخفاض انتاجيتها، وكذلك بسبب كثرة الادغال والآفات الزراعية[8]. كما مبين في الجدول (4).

8 المنظمة العربية للتنمية الزراعية- السياسات الزراعية (جمهورية العراق)، الخرطوم، تشرين الثاني، 2001، ص59,

جدول رقم (4)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول الذرة الصفراء في العراق للسنوات (2003 - 2014)

السنوات	المساحة 1000 دونم	الانتاج 1000 طن	الانتاجية كغم/دونم
2003	363	235	648
2004	739	415	562
2005	694	401	577
2006	657	399	606
2007	620	384	619
2008	490	287	587
2009	456	238	521
2010	467	266	570
2011	518	335	647
2012	605	503	830
2013	798	831	1041
2014	378	298	765

المصدر:

وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي 2014

الزراعة بعد 2003

تعد مرحلة ما بعد 2003 في العراق مدة مختلفة في قطع الزراعة؛ إذ تدهورت الزراعة واسهم الاهمال الحكومي والتهميش، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المدن في انهيار هذا القطاع الحيوي، والعراق بوصفه بلدا ريعيا يعتمد على النفط بنسبة تفوق (92%) من ايراداته. فباتت باقي القطاعات ومنها الزراعة تعتمد على ايرادات النفط، سواء كان باستيراد وسائل الانتاج، او المواد الغذائية الجاهزة. وهو ما عمّق معاناة القطاع الزراعي وتراجع الزراعة الى ما نراها اليوم عليه.

تعد سوء الادارة والتخطيط السبب الرئيس في تدهور القطاع الزراعي، وخسارة البلاد الكثير من الايرادات من هذا القطاع، وتشير التقارير الى ان العراق باعتماده على استيراد المنتوجات الغذائية بنسبة تزيد على 100 ألف دونم من مساحة مجمل الاراضي الزراعية بسبب مشاكل مختلفة في القطاع الزراعي والاقتصاد العراق ككل. واليوم تدعو الضرورة الى ادخال آليات زراعية حديثة لتتمكن الزراعة من مواكبة التطورات لتحقيق الامن الغذائي واستيعاب الايدي العاملة، وهو امر يجعل الزراعة تسهم في دعم الاقتصاد ورفده بما يعود بالنفع على الاقتصاد العراقي.

في إقليم كردستان يبدو حال الزراعة أفضل. ويرى خبراء زراعيون ان هناك فرصا استثمارية كبيرة لقطاع الزراعة في كوردستان. وقد اقامت العديد من المؤتمرات والمعارض الزراعة بوصفها خطوة جادة نحو النهوض بالقطاع الزراعي. لكن على الجاني الاخر اهملت الحكومة هذا القطاع واعتمدت على واردات النفط كليا.

وبالحديث عن قطاع الزراعة في العراق، فإنَّ هذا القطاع يعاني مشاكل عديدة شكلت بمجملها حاجزا منيعا أمَّا اي تطور او تقدم في هذا القطاع، وهي:

1- محدودية المياه، نتيجة تجاوزات دول الجوار. وسيطرة إيران على كل المنافذ الإروائية للأنهار العراقية التي هي مصدرها. وسد منافذ سد الحويزة في ميسان. مما ادى الى جفاف الاراضي وهجرة السكان. وذعف الخطة الإروائية في توزيع الحصص المائية على ألفرحين. وقد وصل نصيب ألفرد الى (20400 م3/ فرد/ سنة) في عام 2010. ومن المتوقع ان يصل الى (10700 م3/ فرد/ سنة) في عام (2020).

2- ارتفاع نسبة ملوحة الاراضي نتيجة شحة المياه، وتلوثها بسبب قطع إيران لمياه الانهار والروافد والجداول الواردة من إيران.

3- غياب الخطط والاستراتيجيات الزراعية وعدم اهتمام القائمين على هذا الملف وعدم خبرة المسؤولين.

4- انقطاع التيار الكهربائي باستمرار.

5- ارتفاع اسعار البذور والسماد الكيمياوي والمبيدات واللقاحات.

6- منافسة المنتج الاجنبي ومزاحمته المنتج المحلي.

7- هجرة ألفلاحين الى المدينة وتركهم الاراضي الزراعية مما سبب انخفاض الانتاج الزراعي[9].

[9] وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث الدراسات الاستراتيجية.

المبحث الثاني- مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

من المعروف ان للقطاع الزراعي دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية، عن طريق توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد من المنتجات النباتية ومن المنتجات الحيوانية، سواء كان للاستهلاك الغذائي المباشر أو لمدخلات للصناعات التحويلية. الا ان واقع حال القطاع الزراعي في العراق يتمثل بانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي هو 6,9 % خلال السنتين (2011 - 2012). ثم بدأت بالانخفاض الى ان صارت 4% سنة 2016، وربما يكون سبب الانخفاض طابع القطاع الزراعي المميز المتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض، فلا نجده يفوق تلبية الاحتياجات الاستهلاكية للعاملين في هذا القطاع. هذا فضلا عن اهمال القطاع الزراعي من قبل الدولة وعدم تقديم الدعم للفلاح اضافة الى اغراق الاسواق العراقية بالبضائع والسلع المستوردة، مما أثر سلبا في توجهات المزارعين. الامر الذي جعل قسما كبيرا منهم يترك مزارعته ويتوجه الى المدن للبحث عن فرص عمل بديلة10.

يتضح ان نسب الانفاق الاستثماري متذبذبة خلال مدة الدراسة اذ شهد عام 1990 تخصيصا استثماريا قدره (622,8) مليون دينار، وكانت نسبة الانفاق مقدارها (13,7%) بينما انخفضت هذه النسبة عام 1991 الى (6,2%) نتيجة انخفاض التخصيص الاستثماري الى (46,5 %) مليون دينار. وفي عام 1992 ازداد التخصيص الاستثماري الى (480,9) مليون دينار مما ادى ارتفاع النسبة الى (20,3 %). أمَّا في عام 1995 فقد انخفضت النسبة الى أكثر من (11,7%) واستمر التخصيص الاستثماري بالانخفاض فبلغ (32,6) مليون دينار. وفي عام 1996 استمر التخصيص الاستثماري بالانخفاض فوصل الى (18.8) مليون دينار، رغم ذلك بقيت النسبة متزايدة فبلغت (19,2%). أمَّا في عام 1997 فقد شهد التخصيص الاستثماري زيادة ملحوظة الى (22,8) مليون دينار. بينما تراجعت تلك النسبة خلال العام نفسه فأصبحت (15,6%) ثم استمر الانخفاض خلال العام 1998 الى (11,2) برغم استمرار زيادة التخصيص الاستثماري الى (30,7) مليون دينار[11].

أمَّا في سنة 1999 فقد زاد التخصيص الاستثماري الى (48,4) مليون دينار في حين كان مقدار النسبة (5,4%) وفي عامي (2000 – 2001) اصبحت النسبة بين (2,5 – 2,8) على التوالي في ظل زيادة التخصيص الاستثماري لهذا القطاع. في حين شهد عام 2002 زيادة التخصيص الى (110,7) مليون دينار. وقد انعكس بدوره على ارتفاع النسبة شيئا قليلا مقداره (4,5 %). وفي عام . وفي عام 2004 وبالرغم من زيادة التخصيص الاستثماري الى (117,5) مليون دينار فإنَّ النسبة انخفضت بمقدار (0,9%) ثم ارتفعت الى (1,2%) في عام 2005 برغم انخفاض نسبة التخصيص

---

10 الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع الزراعي، اسعد حمدي محمد طاهر، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018، ص24.

11 عبد الكريم عبد الله محمد، محمد محسن خنجر، الدور التنموي للإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (1990– 2013)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2016، ص3.

الاستثماري الى (86,5) مليون دينار. وفي العامين (2006 – 2007) شهد التخصيص الاستثماري انخفاضا ملحوظا من (66,1) الى (60,4) مليون دينار فبلغت النسبة (0,4%). وفي عام 2008شهد التخصيص الاستثماري زيادة ملحوظة الى (232,8) مليون دينار. في حين بلغت النسبة (0,8 %) ثم انخفضت من (2,2) الى (1,2%) خلال العامين 2009 – 2010. برغم زيادة التخصيص الاستثماري من (174,1) الى (252,7) مليون دينار على التوالي. مع الزيادة المستمرة للتخصيص الاستثماري والذي بلغ نحو (3386,3) مليون دينار عام 2011 الا انه بالمقابل انخفضت النسبة إلى (0,2 %). وفي عام 2012 انخفضت نسبة الانفاق الاستثماري الى (324,8) مليون دينار في حين بلغت النسبة (3,8 %) وفي الأعوام الثلاثة (2013، 2014، 2015)تراوحت النسبة بين (2,5%- 2,6%) كما بلغ التخصيص الاستثماري بين (347,1 – 396,3)[12]. وكل هذا موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول الذرة الصفراء في العراق للسنوات (2003 - 2014)

السنوات	التخصيص الاستثماري لقطاع الزراعة (1)	معدل نمو التخصيص الاستثماري للزراعة (2)	النفاق الاستثماري ألفعلي (3)	الانفاق الاستثماري الكلي (4)	الانفاق ألفعلي/ الانفاق الكلي %
2003	114,1	3,7	87,35	5396,04	1,6
2004	117,5	2,98	80,8	8711,22	0,9
2005	86,5	-26,38	62,9	5209,06	1,2
2006	66,1	-23,58	46,3	12394,57	0,4
2007	60,4	-8,62	47,7	9668.71	0,4
2008	232,8	285,43	96.4	13051,04	0,7
2009	174,1	-25,21	144,5	6628,12	2,2
2010	252,7	45,15	133,8	11166,75	1,2
2011	3386,3	1240,5	208,6	115269,26	0,2
2012	324,8	-90,41	188,8	5262,6	3,8

12 القطاع الزراعي في العراق، محمد علي زيني: ص 10، 13، 14

2,5	7828,7	195,5	6,87	347,1	2013
2,3	8187,8	191,3	6.86	170,9	2014
2.6	7060,7	187,2	6,85	396,3	2015
2,6	5985,2	183,2	6,84	423,4	2016

المصدر:

العمود (2 و 5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: دائرة البرامج الاستثمارية. والبنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء، النشرات السنوية.

المبحث الثالث- المشاكل والمعوقات التي تواجه تنمية وتطور واقع القطاع الزراعي بالعراق

وهذه المشاكل والمعوقات هي:

1- الحروب: كانت نتيجة الحرب الايرانية – العراقية، واحتلال الكويت تكليف ميزانية الدول أموالا طائلة أثر في اقتصاده بشكل كبير. مما أثر في تنمية القطاعات الاقتصادية ومنها القطع الزراعي. ثم جاء احتلال العراق من قبل امريكا وتدمير ترسانته العسكرية، وبعد الاحتلال صار العراق مسرحا للإرهاب، وكل هذا أثر في تدمير الاقتصاد العراقي.

2- سوء التخطيط والادارة: اثبتت البيانات المنشورة وجود تقصير في ادارة الدولة في التخصيصات المالية للقطاع الزراعي في الموازنات المالية من 2003 وحتى 2011في دعم القطاع الزراعي. ففي أفضل الاحوال بلغ حجم مخصصات الاستثمارية في الموازنة العامة للقطع الزراعي (1,74 %). بينما تصرف الدولة معظم مخصصاتها على الرواتب والجيش والاجهزة الامنية والمنافع الاجتماعية كالبطاقة التموينية وتعويضات احتلال الكويت. ويولى قطع الكهرباء والنفط الصدارة في التخصيصات الاستثمارية.

ويعتمد نجاح عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية على الاداريين والمخططين اعتمادا نهائيا. فخطط التنمية تكون ذات اهداف محددة، ولها مبالغ استثمارية مقدرة، ومراحل تنفيذية تستند في نجاحها استنادا كبيرا. فغياب التخطيط السليم وعدم تخصيص موارد مالية توازي حاجة القطاع الزراعي واسباب اخرى ادت الى تراجع القطاع الزراعي وعدم التقدم[13].

3- تراجع الدعم الحكومي في تمويل هذا القطاع وحاجاته في موازنات الدولة ككل. فعلى سبيل المثال بلغ مخصص دعم القطاع الزراعي في موازنة عام 2010 (351) مليار دينار، مقابل (317) مليار دينار في موازنة 2009. ان سياسة

13 الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، محمد علي زيني، ط3، بغداد، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، 2009، ص14.

الانفتاح الاقتصادي وخفض الضرائب الجمركية التي انتهجتها الدولة وفتح باب استيراد المحصولات الزراعية التي انتهجتها الدولة وفتح باب استيراد المحصولات الزراعية على مصاريعها عرَّض الانتاج الزراعي المحلي بشقيه النباتي والحيواني الى المنافسة الشديدة مع السلع المستوردة التي تتميز بانخفاض تكاليف الانتاج وجودة النوعية. مما سبب اختفاء الكثير من المنتجات الوطنية، وتعرّض المنتجون والزراعيون العراقيون الى الخسائر مما جعلهم يتركون الانتاج. وأدّى الى تدهور الانتاج المحلي. وهو ما نراه ملحوظا في جدول رقم (6) ونلحظ في جدول رقم (7) ان الصادرات الزراعية سجلت انخفاضا تدريجيا، فبلغت عام 2007 (52,4) ترليون دينار، ثم انخفضت لتصل الى 17,2 عام 2011[14].

جدول رقم (6)

المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بحسب الموازنة العامة من 2004 – 2011

السنوات	المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار)
2004	210000
2005	301800
2006	336324
2007	392636
2008	1059680
2009	846829
2010	1264000
2011	1683070

المصدر: قسم السياسات الاقتصادية- وزارة المالية - دراسة واقع القطاع الزراعي في العراق – (دراسة 22) 2012، ص14.

14 عبد الكريم جبار شنجار، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007، ص11.

جدول رقم (7)

يبين مقدار الصادرات الزراعية (ألف دينار) للمرحلة من 2007 الى 2010 لسنة الصادرات الزراعية (ألف دينار)

السنوات	المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار)
2007	35830423692
2008	62434446395
2009	15332338860
2010	17228062559

المصدر:

1- دراسة: القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، قسم السياسات الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2012، ص6 (وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية 2009- 2010.

2- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي لإحصاء تكنولوجيا المعلومات – المجموعات الاحصائية السنوية – سنوات متفرقة (2009، 2010، 2012) ص 6.

قسم السياسات الاقتصادية- وزارة المالية - دراسة واقع القطاع الزراعي في العراق – (دراسة 22) 2012، ص14.

4-مشكلة الموارد المائية: يتطلب التوسع في النشاط الزراعي توفير عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها ألفائض المائي الذي يتضمن توافر الحصص المائية بشكل مستمر. في حين غياب الحصص المائية بشكل مستمر يؤدي الى انخفاض المحصول.

ان اهمال مشكلة المياه، وعدم وضع الحلول والتوقيع على الاتفاقات مع دول الجوار، أدى الى عدم حصول العراق على حصصه المائية، فضلا عن ضعف الخطط الإروائية لتوزيع الحصص المائية على ألفلاحين. ما ادى الى زيادة ملحة الاراضي، وزيادة نسبة المواد الكيمياوية والصناعية التي تصب في نهر دجلة من المعامل الصناعية. ووفقا للمنطق الاقتصادي تعد الموارد المائية المستخدمة في الاراضي الزراعية سلعة وسيطة للإنتاج، لذا فالطلب تحدده قيمة المنتجات الزراعية[15].

15 القطاع الزراعي في العراق: اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح: قسم السياسات الاقتصادية، العراق، وزارة المالية، 2002) ص5؛ د. أحمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في ضوء التغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007، ص29.

تروى الاراضي الزراعية في العراق من نهري دجلة والفرات وشط العرب، وتسهم في ارواء نحو (5,5) مليون هكتار وهو يعادل (50,2 %) من مجموع الاراضي المستخدمة للزراعة . واغلب قنوات الري غير مبطنة ومكشوفة، مما ينجم عن هدر كبير في الحصص المائية، فيحصل تبخر للماء اثناء عمليات السقي[16].

5- مشكلة ملوحة التربة والتصحر

كان نتيجة الاعتماد الاراضي الزراعية في جنوبي العراق على نظام الري بالسيح، وهو غمر مساحة الحقول المزروعة بالمحاصيل بكميات كبيرة من الماء مباشرة من النهر، قد أدى الى تراكم الاملاح في التربة مع الزمن. في المقابل فإنَّ غياب شبكات البزل لاستصلاح هذه الاراضي، يجعل الحشائش تنبت والاطيان تتراكم. وإذا وجدت تلك الشبكات فهي لا تعمل بشكل جيد بسبب توقف عمليات الصيانة والكري. وقد ارتفعت بالنتيجة ملوحة التربة، وتحولت مساحات واسعة الى مناطق بيضاء من الملح. ان اهم المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي تتمثل بزيادة الملوحة، اضافة الى اتساع رقعة التصحر، وبالنتيجة لا تحقق تلك الاراضي انتاجا جيدا. وتشير الاحصاءات الى ان (75 %) من الاراضي المروية تعاني من الملوحة وهي تشكل نسبة (38%) من المساحة الكلية للعراق [17].

6- توفير الحاجات الزراعية: من بذور واسمدة ومواد مكافحة والات بذر وحصاد ومضخات ومولدات وتقنيات تسويق المحصولات وغيرها. وقد عانت كلها من ضعف الانفاق الحكومي. والجدول رقم (8) يبين تذبذب كميات الاسمدة المجهزة للمزارعين في السنوات: 2007 - 2010فقد بلغت أدنى الكميات المستخدمة (228060) ألف طن عام 2007 وبلغت اعلى كمية 324911ألف طن في عام 2010[18].

جدول رقم (8)

الاسمدة بالطن

السنوات	الاسمدة بالطن
2007	228060
2008	250866

16 بثينة حسيب سلمان، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2006، ص5.

17 هاشم البدران، واقع المياه في البصرة– مشاكل وحلول، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق (العراق، وزارة التخطيط، 2009)، ص2؛ سعاد ناجي العزاوي، أوقفوا اغتصاب الارث الحضاري لبلاد ما بين النهرين، مجلة بيت الموصل، الخميس 1 مايو 2014.

18 فاضل جواد دهش، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 2003، ص35.

2009	237898
2010	324911

المصدر: قسم السياسات الاقتصادية- وزارة المالية - دراسة واقع القطاع الزراعي في العراق – (دراسة 22) 2012، ص20.

المبحث الرابع- أهمية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي

تعد الزراعة أحد الانشطة الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني. ويرتبط الامن الغذائي بالأمن الوطني. وان تحقيق الامن الغذائي يعتمد بالدرجة الاولى على توفير الغذاء من الانتاج الزراعي المحلي. ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنوع الاقتصاد، وتخفيف الفقر والحاجة، وتحسين الميزان التجاري، وتحقيق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة.

بمعنى ان تطور الزراعة يسهم في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور نهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلا عن ان المنتج المحلي يكون أكثر أمًانا على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالإنتاج المستورد. فإنَّ اغلب امراض العصر مرتبطة بالغذاء كما ان تطور القطاع الزراعي ينعكس ايجابا على تحسين الواقع البيئي[19].

عمل القطاع الخاص في القطاع الزراعي

تسعى وزارة الزراعة الى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بهدف تحسين دل الاسرة ألفلاحية، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، من خلال اجراء البحوث الزراعية وتوفير المستلزمات والقيام لإرشاد وتدريب ألفلاحين واعداد التشريعات الضرورية ونقل التكنولوجيا وتنفيذ المشاريع التنموية من خلال تخصيصات الدولة لها. وتوفير السيولة النقدية من صناديق الاقراض التخصصية للمبادرة الزراعية، وتأهيل الموظفين والفنيين. وان مجمل العملية الانتاجية في قطاع الزراعة بيد القطاع الخاص: فلاحين ومزارعين ومستثمرين. لذا فتطوير ودعن القطاع الخاص سيكون رافدا مهما ومستداماً لتنويع الاقتصاد العراقي. ويجب دعن وتشجيع القطاع الخاص للقيام بالأنشطة ألفعالة منها:

- الصناعات الساندة للقطاع الزراعي كالأسمدة والمنظمات الري بالرش والتنقيط وصناعة النايلون والبيوت البلاستيكية وغيرها.

- الصناعات الزراعية كالتعليب والالبان ومعجون الطماطم والتمور وغيرها.

- انشاء محطات كبرى لتربية الابقار ومصانع الاعلاف بتكنولوجيا حديثة وغيرها.

19 أحمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في ضوء التغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007، ص29 (34).

-العمل بنظام التأمين الزراعي. و- تطبيق سياسة فاعلة للإرشاد الزراعي.

- تقديم دعم استثنائي ومستمر للمشتقات النفطية وتسعيرة الوحدة الكهربائية للفلاحين والمزارعين والمستثمرين على السواء لغرض تخفيض كلف الانتاج الزراعي[20].

جدول رقم (9)

يبين الاهمية النسبية للقطاع الزراعي للسنوات (2003 - 2017)

السنوات	ناتج القطاع الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي لجميع القطاعات	الاهمية النسبية للقطاع الزراعي
2003	24865,5	29894476,5	% 8,2
2004	3693768,0	53499238,6	% 7
2005	5064158,0	73911088,3	% 6,6
2006	55568985,7	96067160,6	% 57
2007	5494212.4	111961230,2	% 4,9
2008	6042017,7	158443584,4	% 3,8
2009	6832552,1	131632210,0	%51
2010	8366232,4	163104739,2	% 5,1
2011	9918316.5	218617839,8	% 4,5
2012	10484949.3	255727068,5	% 4,1
2013	13045856,4	274745875,0	% 4.7
2014	13128622,6	267262787,8	% 4,9
2015	8160769,7	196203013,3	% 4,1

20 د. حسين احمد السرحان، هل يمكن ان يقود القطاع الزراعي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 16 نيسان 2018.

2016	7832046,9	198774369.4	% 3.9
2017	6598838,8	228692989,2	% 2,8

المصدر: وزارة التخطيط المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي.

الاستنتاجات

1. يلعب القطاع الزراعي دورًا مهمًا في الاقتصاد العراقي، وزيادة مساهمته يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي.

2. تواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة، مثل نقص المياه والتدهور البيئي، التي يجب معالجتها لتحسين أدائه.

3. هناك حاجة ملحة لوضع سياسات زراعية فعالة تعزز التنمية المستدامة وتحمي البيئة.

4- تراجع نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بشكل لافت على طول مدة الدراسة.

5- طرأت زيادات نسبية في بعض السنوات.

6- شهد سجل الصادرات الزراعية تدهورا ملحوظا.

7-احتلت مشكلة المياه الصدارة في سلم المشكلات، وقد ساعدت عوامل خارجية وداخلية في تفاقمها.

8-كانت الملوحة والتصحر وسوء الادارة المشكلات الأكثر تحديا في اداء القطاع الزراعي.

9-تضمنت هيكلة المبادرة الزراعية تشكيل وحدة صناديق القروض التخصصية الزراعية التنموية ضمن هيكلية المصرف الزراعي.

التوصيات

1- تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي: زيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، مثل: الري والتخزين، لتحسين الإنتاجية.

2- دعم المزارعين: تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين لتحسين إنتاجهم وزيادة كفاءتهم.

3- تطوير السياسات الزراعية: وضع سياسات زراعية مستدامة تعزز التنمية الزراعية وتحمي البيئة.

4- تعزيز البحث العلمي الزراعي: دعم البحث العلمي في مجال الزراعة لتحسين المحاصيل وتطوير تقنيات زراعية حديثة.

5- وجوب الاهتمام بأساليب التنمية المتكاملة للريف وتقديم الخدمات واهمها التعليم والقضاء على الامة لاستيعاب مستوى التقدم التكنولوجي.

6- تنظيم عمليات استيراد السلع لحماية المنتجات المحلية وتنظيم الاسعار.

7-وضع قانون التعريفة الجمركية لتقليل المنافسة بين السلع المحلية والمستوردة.

8-تأهيل المشروعات الإروائية باعتماد طريق الري الحديثة.

9- زيادة حصة القطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية لأثره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة. علما ان التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق تتأثر بعوامل اقتصادية وبيئية متعددة، وتحتاج إلى سياسات استثمارية فعالة ومتوازنة لتعزيز نمو وتطور هذا القطاع المهم

10- دعم السعر التشجيعي للتقارب من السعر العالمي لردم الفجوة السعرية.

المصادر

- فاضل السعدي الامن الغذائي في جمهورية العراق – الواقع والطموح، (بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990.
- فاضل جواد دهش، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، (بغداد، مطبعة العزة، 2010.
- فاضل جواد دهش وآخرون، أثر سياسة دعم الاسعار في انتاج القمح في العراق للمدة (1990 – 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، عدد: 21.
- فاضل جواد دهش، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 2003،
- الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، محمد علي زيني، ط3، بغداد، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، 2009.
- وزارة التخطيط المركزي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي.
- الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للفترة (1990-2011)، مجلة الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، العدد 1245.
- سعد عبد الله مصطفى عاصم، تسويق الذرة الصفراء في العراق- الواقع والمعالجات، مجلة كلية الرافدين، بغداد، العدد: 1990.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- السياسات الزراعية (جمهورية العراق)، الخرطوم، تشرين الثاني، 2001.
- وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث الدراسات الاستراتيجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع الزراعي، اسعد حمدي محمد طاهر، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2018.

- عبد الكريم عبد الله محمد، محمد محسن خنجر، الدور التنموي للإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2016.
- عبد الكريم جبار شنجار، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007،.
- القطاع الزراعي في العراق: اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح: قسم السياسات الاقتصادية، العراق، وزارة المالية، 2002)
- د. أحمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في ضوء التغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007،.
- بثينة حسيب سلمان، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2006،.
- هاشم البدران، واقع المياه في البصرة- مشاكل وحلول، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق (العراق، وزارة التخطيط، 2009)، ؛
- سعاد ناجي العزاوي، أوقفوا اغتصاب الارث الحضاري لبلاد ما بين النهرين، مجلة بيت الموصل، الخميس 1 مايو 2014.
- أحمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في ضوء التغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد الجامعة المستنصرية، العدد 13، 2007،
- أ د. حسين احمد السرحان، هل يمكن ان يقود القطاع الزراعي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مركز ألفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 16 نيسان 2018.
- الزراعة في العراق، الدكتور جميل عبد الله (مقال منشور على النت).
- وزارة التخطيط المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: دائرة البرامج الاستثمارية. والبنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء، النشرات السنوية.
- قسم السياسات الاقتصادية- وزارة المالية - دراسة واقع القطاع الزراعي في العراق – (دراسة 22) 2012،.
- دراسة: القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، قسم السياسات الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2012، ص6 (وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية 2009- 2010.

- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي لإحصاء تكنولوجيا المعلومات – المجموعات الاحصائية السنوية – سنوات متفرقة (2009، 2010، 2012)
- قسم السياسات الاقتصادية- وزارة المالية - دراسة واقع القطاع الزراعي في العراق – (دراسة 22) 2012،.

تحديد سبب الانخفاض والارتفاع الحقيقي في التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق يعتمد على عدة عوامل مهمة. إليك بعض الأسباب الرئيسية:

- العلاقة بين التضخم والناتج المحلي الزراعي: وجود علاقة طردية بين التضخم والناتج المحلي الزراعي يعني أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي، حيث أن المشاريع تستهدف النفع العام لتحقيق الأهداف الاستثمارية.

- حجم الدين العام: يؤدي ارتفاع حجم الدين العام إلى تخفيض حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي، حيث أن الحكومة قد تقلل من الإنفاق الاستثماري لتسديد الديون.

- الإيرادات الحكومية: ارتفاع العوائد الحكومية، خاصة الإيرادات النفطية، يؤدي إلى زيادة قدرة الحكومة على التوسع في المشاريع الاستثمارية للقطاع الزراعي في الأجل القصير.

- الإنفاق التشغيلي والاستثماري: وجود علاقة عكسية بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري لبقية القطاعات الاقتصادية وحجم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي يعني أن زيادة الإنفاق في قطاعات أخرى قد تؤدي إلى انخفاض التخصيصات للقطاع الزراعي.

أظهرت الدراسات أن التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق تعاني من تحديات، منها [1] [2]:

- ملوحة التربة والتصحر: تؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية وتتطلب استثمارات إضافية لتحسين جودة التربة.

- انخفاض مستوى المياه: يؤثر على توافر المياه للري ويتطلب استثمارات في مشاريع الري والصرف.

- قصور في الموارد البشرية الكفؤة: يحتاج القطاع الزراعي إلى كفاءات بشرية مدربة لزيادة الإنتاجية وتحسين الممارسات الزراعية.

- انخفاض نسب الإنفاق المخصص للاستثمار الزراعي: مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يؤثر على نمو وتطور القطاع الزراعي.

بشكل عام، يمكن القول أن التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي في العراق تتأثر بعوامل اقتصادية وبيئية متعددة، وتحتاج إلى سياسات استثمارية فعالة ومتوازنة لتعزيز نمو وتطور هذا القطاع المهم [1].